## 

## سلبية المعارضة تعبّد طريق الحكم أمام إسلاميي تونس



مختار الدبابي كاتب وصحافي تونسي

الا تحتاج حركة النهضة الإسلامية إلىٰ ذكاء أو مناورة لتصبح شريكا رئيسيا في الحكم، بالرغم من تراجع شعبيتها وانكشاف محدودية برامجها وأفكارها. ويعود هذا بالدرجة الأولى إلى ضعف الطبقة السياسية المناوئة للإسلاميين، سواء المكوّنات الحزبية المحسوبة على المنظومة القديمة أو تلك المحسوبة على المعارضة، والتي تتهرب من أن تخرج من موقعها التقليدي وترفض المشاركة في الحكم.

وبان بالكاشف في الأيام الأخيرة أن حركة النهضة في وضّع صعب وتهزها خلافات نوعية، ولم تعد قادرة على لجم هذه الخلافات داخل مؤسساتها. لكن خصومها لم يشتغلوا على هذه الخلافات، وعلى العكس، فريما ساعدوا علىٰ تأجيلها بسبب فتح الباب أمام النهضة لتكون محورا لكل التحركات سواء ما تعلقت باختيار رئاسة البرلمان أو رئاسة الحكومة، أو العلاقة مع الرئيس الجديد قيس سعيّد أو رئيس حكومة تصريف الأعمال يوسف الشاهد. ومنذ الإعلان عن نتائج الانتخابات

التشريعية، اختارت المعارضة "الطهورية" (حركة الشبعب والتبار الديمقراطي) أن تظل على الهامش، وأن يكون دورها الضغط على النهضة واستفرازها وإظهار ارتباكها في إدارة الملفات دون أن يفكر قادة حركة الشعب والتيار في صيغة لتحييد النهضة، والبحث عن تحالفات مع أحزاب المنظومة القديمة والمستقلين للتصدى لهمة تشكيل الحكومة، أو الدخول في شراكة مع النهضة وسحب المبادرة

منها ودفعها إلى تقديم تنازلات مؤلمة تجعلها طرفا غير مهيمن في الحكومة. ومن البداية رفع زعيم التيار الديمقراطي سقف الاشتراطات بأن طالب بوزارات حيوية مثل الداخلية والعدل

والإصلاح الإداري، وأن يكون رئيس الحكومة مستقلا. والهدف بالطبع ليس الدخول بقوة للحكومة وقطع الطريق أمام الإسلاميين، ولكن لدفعهم إلى التحالف مع نبيل القروي رئيس حزب "قلب تونس"، ويوسف الشاهد رئيس حركة "تحيا تونس" لتظل المعارضة مرتاحة ومبسوطة بلعب دور "الحكيم" الذي يتكلم ويوجه ويزايد.. والأمر نفسه لحركة الشبعب القومية

الناصرية التي عادت بالصراع مع الإخوان إلى التاريخ، بدل أن تنزل به إلى الأرض، وتبحث عن تحالفات تقطع عليهم طريق "الأخونة" والتغول.. ومبادرة "حكومة الرئيس" التي اقترحها القيا*دي* بحركة الشعب سالم الأبيض كان يمكن أن تكون مدخلا ذكيا لمحاصرة النهضة وجعلها مكوّنا عاديا ضمن تحالف أشمل يقود الحكومة لو تم الترويج لهذه المبادر بعيدا عن الأضواء، وإقناع النهضة بها في جلسات ثنائية أو ّثلاثية، لكنها طرحت في صيغة تحد، ويعقلية قطع الطريق على النهضة ومحاولة دق الإسفين بينها وبين الرئيس الجديد

والحقيقة أن الكتل الفائزة في البرلمان لا تمتلك برامج وخبرتها بالدولة محدودة حدا، وهي تقاتل لتظل في وضع المعارضة، وأن الدفع نحو حكومة كفاءات، أو حكومة وحدة وطنية، أو تكنو قراط، صبغة باتت مكشوفة لتسليم السلطة إلىٰ الإدارة وكفاءاتها التي تمرست بالحكم في عهد الرئيس السابق زين العابدين بن على وما قبله، على أن

تحكم برعاية الكتل الفائزة التي ستكون في صورة الورد البلاستكي الذّي يوضّع على المكاتب، بلا رائحة ولا طعم، فقط ستكون قد قطعت الطريق على النهضة وأرضت رغبة جمهورها الأيديولوجي الذي يضع في أولوياته الصراع مع النهضة أهم من تحسين وضع البلاد. والنهضة نفسها التي تريد أن تقود

الحكومة تشترط فقط أن يكون رئيس الحكومة منها كنوع من رد الاعتبار بعد حملات الجلد الذاتي من جمهورها، لكنها ستتولئ انتداب وزراء وكتاب الدولة تحت جلباب النهضة، لكنهم "كفاءات

وفى الحالتين يتم تسليم الحكم للدولة القديمة، دولة الإدارة.. ويكتفى من انتخبهم الشعب بدور الفرجة والتصفيق والإيهام بالحكم.. واستدعاء دور اتحاد الشعل، أو تقديم شروط تعجيزية، أو الالتفاف حول معجزة "حكومة الرئيس". كلها حيل حتى لا تظهر أحزاب ما بعد الثورة عجزها للناس.

في المعارضة، كأن يحافظا على تماسك أنصارهما ويستمرا بحرب كلامية على الفساد والتهاوى الاقتصادى، فإن النهضة، التي وجّدت نفسها أمام خيار التحالف مع "قلب تونس" رغم اللاءات التي رفعتها في البداية ضد هكذا تحالف، ستخسر طرفيا جزءا من أنصارها، وقد تعلق بها تهم التواطؤ مع الفساد، لكن ستغنم استراتيجيا موقعا أفضل، وستكون سيطرتها على الدولة هذه المرة بحرية أكبر عكس فترة التوافق السابقة مع الرئيس الراحل الباجي قائد السبسى الذي نجح في تحديد مربع تحرك الحركة ذات الخلفية الإخوانية، ولم تخرج من ذاك التحالف بمكاسب

نوعية مثلما يبدو الأمر حاليا.

وإذا كانت النهضة ستجد نفسها

في مواجهة غضب جمهورها، وقد تشهد

استقالات، أو موجة انسحابات، فإن "قلب تونس" نفسه قد بنفجر بمجرد

التحالف معها في تكرار لتجربة "نداء

تونس" يأتون من النداء أو مشتقاته

الأم هو خيار الرئيس الراحل قائد

السبسي التوافق مع النهضة.

وكان أحد أسياب انشقاقهم عن الحزب

وهو وضع بخدم النهضة وبجعلها

القوة النافذة في مؤسسات الدولة. كما

أنه قد يغير نظرة الدول المعنية بالشان

ماجد كيالي

كاتب سياسي فلسطيني

التونسي لها، والتعامل معها كأمر

🥌 ثمة أزمة سياسية قوية في

إسرائيل لم يسبق أن شهدت

مثلها من قبل، ولعل من أهم مظاهرها،

استفحال التصارع بين التيارين الدينى

والعلماني، أو بين الأحزاب الدينية

والأحزاب العلمانية وتآكل حزب

العمل (الماباي سابقا)، الذي أسس

لإقامة إسرائيل (1948)، ولدولة الرفاه

والضمانات الاجتماعية، والتي كانت

حفزت أو شجعت كثرا من يهود العالم

للهجرة إليها، علما أنه كان حصل على

وللدلالة على عمق تلك الأزمة يمكن

41 مقعدا في انتخابات 1992.

مراجعة نتائج انتخابات الكنيست

الإسرائيلي في الدورتين الـ20 (أبريل)

أولا، وجود انقسامات حادةً في

المجتمع الإسرائيلي، بين المتدينين

والعلمانيين، وبين اليسار واليمين،

المسائل الداخلية والثقافة والخدمات

ومكانة الأحزاب الدينية وفي المسائل

المتعلقة بالسياسة الخارجية والمسألة

ثانيا، مازالت إسرائيل تعانى من

الانقسامات الإثنية، إذ عدا عن الانقسام

الشرقيين (السفارديم) واليهود الغربيين

(الأشكناز)، فقد بات ثمة معسكر لليهود الروس، أيضا، من القادمين الجدد

(في عقد التسعينات) وعددهم حوالي

المليون، وهؤلاء لهم حزب كبير ونشط

هو "إسرائيل بيتنا"، بزعامة أفيغدور

ثمة العرب، أي الفلسطينيين من أهل

البلد الأصليين، وهؤلاء يمثّلون خمس

سكان إسرائيل (20 بالمئة)، ولهم كتلة

نيابية في الكنيست (للأحزاب العربية)

تتألف من 13 نائبا، وهم باتوا يشغلون

حيّزا مهما في السياسة الإسرائيلية، إنْ

بوجودهم داخلها، أو باعتبارهم جزءا

ليبرمان، اليميني القومي العلماني، كما

التقليدي المعروف بين جمهور اليهود

وبين الشرقيين والغربيين، في

العامة، وفي علاقة الدين بالدولة

الفلسطينية، وموضوع التسوية

و الاستيطان.

تونس" خاصة أن أبرز عناصر كتلة "قلب

وإذا كان التيار الديمقراطي وحركة الشبعب سيحققان مكاسب آنية بالتمترس

واقع كونها الجهة الوحيدة المتماسكة. وهذه النتيجة ليست سوى هبة مجانية من أحزاب المعارضة التقليدية التي لم تحتهد في البحث عن تحالفات تحفظ لها ماء الوجة من جهة وتقطع الطريق أمام تغوّل النهضة. والسؤال الذي يطرح الآن: لماذا

تقبل النهضة بتحدي التحالف مع "قلب تونس" و"تحيا تونس" للاستمرار في قلب الدولة، فيما يستنكف التيار وحرَّكة الشعب عن ذلك، أو البحث عن تحالف ما مع "تحيا تونس" ويقية المجموعات الصغيرة والمستقلين؟ أيهما أهم المصالح الحزبية أم الوقوف بوجه خطر تغوّل النهضة واختراق المؤسسات؟

كما أن قراءة التيار وحركة الشعب لا تبدو دقيقة لفرضية إعادة الانتخابات في ضوء حقيقة وصول أغلب نوابهما للبرلمان بأكبر البقايا من جهة، ومن جهة أخرى لغضب الشارع الذي قد يلجأ إلىٰ أسلوب العقاب الجماعي للأحزاب التي فازت ولم تحمل بدائل في مستوى وعودها ولم تخرج البلاد من أزمتها، وفضلت حساباتها الحزبية على المصالح

وأيا كانت هذه الحسابات، فإن الأحزاب والكتل المختلفة "المتعففة" عن الحكم قد عبدت الطريق أمام الإسلاميين لأن يكونوا اللاعب المؤثر في المشهد

## الجالية الجزائرية مواطنون درجة ثانية في بلادهم



تبين الترشيحات للانتخابات الرئاسية في الجزائر (12 ديسمبر) الإقصاء الكامل للشخصيات الوطنية التي تنتمي إلى نسيج الجالية الجزّائرية اللقيمة في الخارج بسبب القوانين المجحفة التى فرضها النظام الجزائري ضد أي مواطن حزائرى يحمل الجنسية المزدوجة أو المتزوج بأجنبية.

أزراج عصر

كاتب جزائري

ويؤكد هذا الوضع الغريب أن النظام الجزائري ما زال يصرّ على ممارسة التمييز بين الجزائريين بر العداء للحالية المقيمة الخارج سواء في الدول الغربية أو في الدول العربية والإسلامية. تعمق هذا العداء في عهد الرئيس السابق عبدالعزين بوتفليقة وتم ترسيمه بواسطة القوانين التي حوّلت أعضاء هذه الجالية إلىٰ غرباء عن وطنهم. والجدير بالذكر هنا، هو أن

الجالية الجزائرية المقيمة في فرنسا تعيش واقعا ثقافيا وهوياتيا يطغى عليه التهميش من طرف المجتمع الفرنسى من جهة ومن طرف النظام الحاكم في الجزائر من جهة ثانية. في عهد الحكم المطلق بقيادة جبهة التحرير الوطنى تأسست

الودادية الجزائرية للمغتربين كإطار سياسي وتنظيمي. كان القصد الحقيقي من تلك الودادية خلق وعاء انتخابي يستفيد منه النظام في مواسم الأنتخابات والسيطرة على حركة كافة الشرائح البشرية الجزائرية سواء في المهجر أو في الفضاء الجغرافي الوطني بالجزائر.

والدليل على ذلك أن الجالية الجزائرية هذه لم تخصص لها المؤسسات التربوية والاقتصادية والثقافية والإعلامية فضلا عن البنوك التى تجعلها ترتبط بالوطن وتحقق لها وجودها المادي والمعنوي فى ديار الغربة.

وأكثر من ذلك فإن النظام الجزائري لم يفعّل إيجابيا حتى الجانب الخاص بالجالية الجزائرية ضمن إطار أدبيات اتفاقيات إفيان. وحتى المركز الثقافي الجزائري الذي

أنشئ في باريس فهو مؤسسة فاشلة وبدائية ونخبوية ويعين على رأسها رجال النظام. وزيادة علىٰ ذلك فهو لم يلعب أي دور يستحق الذكر والاحترام لصالح تثقيف وتنوير المكون البشري لهذه الحالية مهضومة الحقوق.

وفي الحقيقة فإن هذا المركز الثقافي الجزائري ليس له أى نشاط ثقافي أو تربوي أو فني أو اجتماعي له قيمة وهو في آخر المطاف مجرد خيمة فرانكوفونية بدخلها فقط من له علاقات الولاء مع مديره ومع من وضعوه على رأس هذه المؤسسة البيروقراطية.



جراء الإهمال والتهميش صارت الحالية الحزائرية مفصولة عن وطنها ومغتربة عن هويتها الثقافية واللغوية. وتحوّلت إلى فريسة لليمين الفرنسي المتطرف داخل مراكز العمل وفى مختلف المدن الفرنسية وضواحي باريس

جراء هذا الإهمال والتهميش صارت الجالية الجزائرية مفصولة عن وطنها ومغتربة بالكامل عن هويتها الثقافية واللغوية. وتحوّلت بالتالى إلى فريسة لليمين الفرنسى المتطرف داخل مراكز العمل وفي مواقع إقامتها بالمدن الفرنسية وفي ضواحي باريس.

وموقف النظام الجزائري من الجالية في المهاجر يتميز بالتعسف والاستبداد منذ الاستقلال إلى اليوم. فما معنى القوانين الرسمية التي صدرت في عهد بوتفليقة وصادق عليها البرلمان والحكومة والمجلس الدستوري وهي في مجملها تمنع أي مغترب جزائري يحمل جنسية أجنبية، حتى وإن كانت من إحدى الدول العربية أو المغاربية أو الإسلامية، من تبوء المناصب السامية العليا والمتوسطة في الجمهورية

الجزائرية التى تحمل شعار "الشعبية" و"الديمقراطية"؟ ونقتطف هنا نصا بوضح تعسف

هذه القوانين المعادية للمواطنة كما تحددها وتعرفها الشرائع الدولية: "يمنع القانون رقم 10–17 على مزدوجي الجنسية، تولى 15 وظيفة بالدولة، هي رئيس مجلس الأمة، ورئيس المجلس الشعبي الوطني، والوزير الأول، ورئيس المجلس الدستوري، بالإضافة إلى أعضاء الحكومة، الأمين العام للحكومة، الرئيس الأول للمحكمة العليا. وضمّت الوظائف، رئيس مجلس الدولة، ومحافظ بنك الجزائر، ومسؤولي أجهزة الأمن، ورئيس الانتخابات، وقائد أركان الجيش الوطنى الشعبي، وقائد القوات المُسلحَّة، وقادة النواحي العسكرية، وكل مسؤولية عليا عسكرية محددة عن طريق التنظيم".

بعد صدور هذه القوانين المجحفة في عام 2016، تم صدور قوانين إضَّافية أخرى تمنع المتزوجين من أجنبيات وحملة جوازات السفر الأجنبية من تقلد المناصب السامية المتوسطة أيضا مثل منصب رئيس الدائرة أو المدير المركزي في المؤسسات والوزارات.

وهنا نتساءل: لماذا سكتت أحزاب المعارضة وجمعيات المجتمع المدني ومختلف هيئات حقوق الإنسان في الجزائر عن هذا الإجراء التعسفى المناهض للجزائريين المغتربين، والذين يقدر عددهم بحوالي 5 ملايين جزائري؟ ولماذا التزمت النقابات الصمت أيضا؟ ولماذا سكت الاتحاد المغاربي والاتحاد الأفريقي، علما أن قوانين هذين الاتحادين تلزم الدول الأعضاء فيهما باحترام حقوق المواطنة والإنسان؟ ولماذا لم يعارض الحراك الشعبى موقف النظام الجزائري من هذه القضية الكبرى والخطيرة، والحراك يعرف تماما أن قوانين منع حامل الجنسية الأجنبية من المناصب السامية قد صدرت في الحقيقة لمنع رشيد نكاز من الترشيح

للرئاسيات؟ ثم لماذا يكثر اللغط ضد

عصابة بوتفليقة ويكرّس السكوت

علىٰ دستوره الرجعي والاستبدادي؟

.ن. من الشعب الفلسطيني. ثالثا، انحسار الأحزاب التقليدية، بخاصة حزب العمل، لصالح أحزاب أو . تحمّعات حديدة، كحزب "أزرق - أبيض" مثلا. أما حزب ليكود فقد بات يواجه تحديا كبيرا، للحفاظ علىٰ بقائه، أو قوته، سواء بسبب طول الفترة التي تزعمه فيها بنيامين نتنياهو، أو بسبب

نشوء حزب "أزرق ـ ابيض" (حزب يميناه وحزب إسرائيل بيتنا.

رابعا، أضحت الأحزاب الصغيرة هى التى تتحكم بتوازنات الكنيست، وبالتشريعات، وبتشكيل الحكومة، إذ أن حزب "إسرائيل بيتنا"، لليهود الروس من القادمين الجدد، ولديه ثمانية مقاعد فقط في الكنيست، هو الذي فكك الائتلاف الحكّومي (أواخر العام الماضي) واضطر نتنياهو إلئ الذهاب نحو تنظيم انتخابات مبكّرة للكنيست (الـ21) وهي التي جرت في أبريل الماضي، وهو الذي اضطر إسرائيل للذهاب نحق انتخابات ثانية، تلك التي جرت في سبتمبر الماضي، وهو أيضا الذي سيضطرها إلى الذهاب إلى انتخابات ثالثة في العام

إسرائيل أساسا في الخلاف بين المتدينين والعلمانيين، أو بين الطابع الديني لدولة وطابعها العلماني، كما بين الأحزاب الدينية المتطرّفة ("شاس" للشرقيين، و"يهوديت هاتوراه" للغربيين) من جهة، والأحزاب العلمانية المتطرّفة ("إسرائيل بيتنا" لليهود الروس من القادمين الجدد) من الجهة المقابلة.

ثمة استنتاجات كثيرة من وراء ذلك،

منها أن إسرائيل باتت تعيش تناقضاتها الخاصة. بمعنى أن تلك الدولة، التي طالما تعمدت طبقتها السياسية إعلاء شأن الصراع الوجودي لإسرائيل مع جوارها العربي، باتت من دون هذه المعزوفة، أي مع انحسار ذلك الصراع، غير قادرة على طمس تلك التناقضات، وهو ما بات تتوضيح ملامحه في هذه الفترة، في الصراع بين العلمانيين والمتدينين، وفي سعى كل مكوّن من مكوّنات المجتمع الإسرائيلي إلى التعبير عن ذاته، أو عن هويته الخاصة. ثمة ملاحظتان هنا، بفترض إدراكهما جيدا، الأولى، وهي أن إسرائيل، بفضل نظامها السياسي، وطريقة إدارتها لمجتمعها، قادرة على التخفيف من التناقضات الكامنة فيها. والثانية، أن العالم العربي في صراعه مع إسرائيل غير قادر على الاستثمار في

سياساتها. على أي حال فإن الأسابيع القليلة القادمة ستكشف لنا طريقة حلّ إسرائيل

وبسبب اختلاف أطرافه وتضارب

الجنرالات)، أو بحكم تحديه من أحزاب "قومية" متطرّفة على يمينه، مثل حزب

تناقض إسرائيلي يمكن استثماره

تناقضاتها تلك، وذلك بسبب المشكلات أو التناقضات التي تعتور أوضاعه السياسية والاقتصادية والاجتماعية،

كانت ستذهب إلى انتّخابات جديدة، أو إلى حكومة "وحدة وطنية". 

للاستعصاء السياسي القائم، وما إذا

أول صحيفة عربية صدرت فى لندن أحمد الصالحين الهونى

رئيس مجلس الإدارة رئيس التحرير المسؤول د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام محمد أحمد الهونى

مدراء التحرير مختار الدبابى كرم نعمة حذام خريف

> مدير النشر علي قاسم

المدير الفني سعيدة اليعقوبي

تصدر عن Al-Arab Publishing House المكتب الرئيسي (لندن)

The Quadrant 177 - 179 Hammersmith Road London, W6 8BS, UK Tel: (+44) 20 7602 3999 Fax: (+44) 20 7602 8778

> للإعلان **Advertising Department** Tel: +44 20 8742 9262

www.alarab.co.uk editor@alarab.co.uk

ads@alarab.co.uk